الأمم المتحدة

المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية
يوكوهاما، اليابان
٢٣ - ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤

Distr.
LIMITED

A/CONF.172/L.2
25 May 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

البند ١١ من جدول الأعمال

نتائج المؤتمر، بما فيها خطة عمل للحد من الكوارث الطبيعية

مشروع استراتيجية وخطة عمل يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمنا: مبادئ توجيهية لاتقاء الكوارث الطبيعية والتأهب لها وتخفيف حدتها: مقدمة من رئيس فريق الصياغة المفتوح باب العضوية التابع للجنة الرئيسية

إن المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية،

وقد انعقد في يوكوهاما، من ٢٣ إلى ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤،

إذ يسلم بالارتفاع السريع لحجم الخسائر الاقتصادية والبشرية الناجمة عن الكوارث الطبيعية في العالم قاطبة،

وإذ يشير إلى القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في قرارها ٢٣٦/٤٤ باء، المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، ببدء عملية عالمية بعيدة المدى للتسعينات من أجل إنقاذ الأرواح البشرية والحد من وطأة الكوارث الطبيعية،

وإذ يشير أيضا إلى القرار التطلعي الذي اتخذته الجمعية العامة في قرارها ١٨٢/٤٦، المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ من اعتماد نهج متكامل لإدارة الكوارث بكل جوانبها، وبدء عملية ترمي إلى إيجاد ثقافة وقاية عالمية،

وإذ يسلم بأنه لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة في كثير من البلدان دون اتخاذ تدابير مناسبة للحد من الخسائر الناجمة عن الكوارث، وبأن هناك روابط وثيقة بين الخسائر الناجمة عن الكوارث وتردي البيئة، كما تم تأكيده في جدول أعمال القرن ٢١[١]،

وإذ يؤكد من جديد إعلان ريو[٢]، وخاصة المبدأ ١٨، الذي يشدد على ضرورة قيام المجتمع الدولي بمساعدة الدول المنكوبة بالكوارث الطبيعيـــة وغيرها من حالات الطوارئ التي يرجح أن تسفر عن آثار ضارة مفاجئة في بيئة تلك الدول،

وإذ يؤكد من جديد أيضا الدور الذي ناطه بالأمين العام للأمم المتحدة بإدارة الشؤون الإنسانية، بواسطة أمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، في تعزيز وتوجيه أنشطة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية بما يتفق مع قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦،

وإذ يؤكد الحاجة إلى أن تولي منظومة الأمم المتحدة أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة اهتماما خاصا، وإذ يشير في هذا الشأن إلى أن نتائج المؤتمر العالمي الأول المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات تدعو إلى الاهتمام على سبيل الأولوية بالدول النامية الجزرية الصغيرة وبأقل البلدان نموا في أنشطة العقد،

واستجابة منه لطلب الجمعية العامة، في قرارها ١٨٨/٤٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، القيام بما يلي:

(أ) استعراض إنجازات العقد على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي؛

(ب) وضع برنامج عمل للمستقبل؛

(ج) تبادل المعلومات عن تنفيذ برامج العقد وسياساته؛

(د) زيادة الوعي بأهمية سياسات الحد من الكوارث؛

١ - يناشد العالم، في الوقت الذي تم فيه بلوغ منتصف العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، وفي ضوء تزايد الخسائر البشرية والأضرار الناجمة عن الكوارث، وإذ يعمل بروح شراكة جديدة لبناء عالم أكثر أمنا قائم علـى المصلحـة المشتركة والتساوي في السيادة والمسؤولية المشتركة من أجل إنقاذ الأرواح البشرية، وحماية

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8)، القرار ١.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الأول.

الموارد البشرية والطبيعية، والنظم الإيكولوجية، والتراث الثقافي،أن يؤكد من جديد التزامه بالسعي، من خلال الجهود الوطنية والإقليمية والدولية، إلى تحويل إطار العمل الدولي للعقد إلى خطة عمل حاسمة مشتركة بين القطاعات؛

٢ - يدعو جميع البلدان إلى حماية الأفراد من الإصابات والأضرار البدنية، وحماية الممتلكات، والإسهام في ضمان التقدم والاستقرار؛ مع الاعتراف بوجه عام بأن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية شعبه وهياكله الأساسية وغيرها من الأصول الوطنية من آثار الكوارث الطبيعية، والقبول في الوقت نفسه بأن التعاون الدولي المتضافر ووجود بيئة دولية مساعدة، في سياق تزايد الترابط العالمي، أمران حيويان لنجاح هذه الجهود الوطنية،

٣ - يعتمد المبادئ والاستراتيجية وخطة العمل التالية.

أولا - المبادئ

١ - إن تقدير الأخطار خطوة لازمة لاعتماد سياسات وتدابير مناسبة وملائمة للحد من الكوارث.

٢ - إن اتقاء الكوارث والتأهب لها أمر على جانب عظيم من الأهمية لتقليل الحاجة إلى الاغاثة في حالات الكوارث.

٣ - ينبغي اعتبار اتقاء الكوارث والتأهب لها جانبين أساسيين من جوانب السياسة الانمائية والتخطيط الانمائي على الأصعدة الوطني والاقليمي، والثنائي والمتعدد الأطراف والدولي.

٤ - إن تنمية وتعزيز القدرات على اتقاء الكوارث والحد منها وتخفيف آثارها مجال ذو أولوية عليا ينبغي تناوله أثناء العقد، بغية توفير أساس أمتن لآنشطة متابعة العقد،

٥ - إن إيجاد وسائل انذار مبكرة من الكوارث الوشيكة الوقوع ونشر المعلومات عنها بصورة فعالة، باستخدام وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية، بما في ذلك الاذاعة، هما عاملان أساسيان للنجاح في اتقاء الكوارث والتأهب لها.

٦ - أشد ما تكون التدابير الوقائية فعالية عندما تنطوي على المشاركة على جميع المستويات، بدءا بالمجتمع المحلي، ومرورا بالحكومة الوطنية، وانتهاء بالمستويين الاقليمي والدولي.

٧ - يمكن الحد من قابلية التأثر بالكوارث بتطبيق طرق تصميم وأنماط تنمية مناسبة تركز على جماعات مستهدفة، وبتثقيف وتدريب المجتمع بأسره على النحو المناسب.

٨ - يقبل المجتمع الدولي بضرورة التشارك في التكنولوجيا اللازمة لاتقاء الكوارث والحد منها وتخفيف آثارها؛ ويجب أن تقدم هذه التكنولوجيا بالمجان، وفي حينها، كجزء لا يتجزأ من التعاون التقني.

٩ - إن حماية البيئة، بوصفها مكونا من مكونات التنمية المستدامة يتسق مع تخفيف حدة الفقر، ضرورة حتمية في اتقاء الكوارث الطبيعية وتخفيف وطأتها.

١٠ - يتحمل كل بلد المسؤولية الرئيسية عن حماية شعبه وهياكله الأساسية وسائر أصوله الوطنية من آثار الكوارث الطبيعية، وينبغي للمجتمع الدولي أن يبرهن على التصميم السياسي القوي اللازم لتعبئة الموارد الكافية واستغلال الموارد القائمة استغلالا كفؤا، بما في ذلك الموارد المالية والإمكانيات العلمية والتكنولوجية، في ميدان الحد من الكوارث الطبيعية، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا.

ألف - أساس الاستراتيجية

١ - يستمر وقوع الكوارث الطبيعية وازديادها من حيث الضخامة والتعقد والتواتر والأثر الاقتصادي، وإن كانت الظواهر التي تسبب الكوارث الطبيعية في معظم الحالات لا قبل للإنسان بالسيطرة عليها، فإن قابلية التأثر هي بوجه عام، نتيجة لنشاط بشري. ويجب على المجتمع، بالتالي، أن يعترف بالأساليب التقليدية وأن يعززها وأن يستكشف وسائل جديدة ليعيش مع هذه المخاطر، وأن يتخذ إجراءات عاجلة لاتقاء مثل هذه الكوارث وتخفيف أثارها. وتتوافر الامكانيات لتحقيق ذلك.

٢ - في هذا السياق فإن أقل البلدان نموا، والدول النامية الجزرية الصغيرة، والبلدان غير الساحلية هي أكثر البلدان قابلية للتأثر نظرا لأنها أقل البلدان امتلاكا لوسائل تخفيف آثار الكوارث. والبلدان النامية المنكوبة بالتصحر والجفاف وغيرهما من أنواع الكوارث الطبيعية هي أيضا قابلة للتأثر بنفس المقدار، ولا يتوافر لديها ما يكفي من الوسائل لتخفيف آثار الكوارث الطبيعية.

٣ - في جميع البلدان يعاني الفقراء والمجموعات المحرومة اجتماعيا أشد المعاناة من الكوارث الطبيعية، وهم أقل الناس عدة لمواجهتها. والواقع أن الكوارث تساهم، كل بطريقتها المحددة، في تمزيق الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في البيئتين الحضرية والريفية. والتجمعات الحضرية الكبيرة هشة بوجه خاص بسبب تعقدها وتراكم السكان والهياكل الأساسية في مناطق محدودة.

٤ - إن بعض أنماط الاستهلاك والانتاج والتنمية يمكن أن تؤدي إلى زيادة قابلية التأثر بالكوارث الطبيعية، وخاصة لدى الفقراء والمجموعات المحرومة اجتماعيا. غير أن التنمية المستدامة يمكن أن تساهم في تقليل قابلية التأثر هذه، إذا ما خطط لها وأديرت بحيث تؤدي إلى تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للمجموعات والمجتمعات المتأثرة.

٥ - ينبغي تمكين البلدان النامية القابلة للتأثر من إحياء وتطبيق وتقاسم الطرق التقليدية للحد من أثر الكوارث الطبيعية، على أن تُستكمل وتعزَّز بالوصول إلى المعارف العلمية والتقنية الحديثة. وينبغي دراسة المعرفة والدراية القائمة وبذل الجهود لتحسينها وتطويرها وتطبيقها على نحو أفضل في الوقت الحاضر.

٦ - إن الاستقرار الاجتماعي العالمي قد أصبح أكثر هشاشة، ومن شأن الحد من الكوارث الطبيعية أن يسهم في تقليص هذه الهشاشة. وفي الجهد المبذول لإدارة الكوارث إدارة فعالة، يجب أن تكون السلسلة المتصلة الممتدة من الإغاثة إلى إعادة التأهيل، وإعادة البناء والتنمية فالوقاية هي المفهوم الموجه للأعمال الرامية إلى الحد من الخسائر البشرية والمادية، الذي يظل هو الهدف النهائي.

٧ - على الرغم من هذه السلسلة المتصلة الكاملة، فإن اتقاء الكوارث خير من الاستجابة لها. وسيؤدي تحقيق أهداف ومقاصد وغايات العقد كما اعتمدتها الجمعية العامة في قراراتها ذات الصلة، إلى تقليل الخسائر الناجمة عن الكوارث إلى حد كبير. ويتطلب ذلك تحقيق أقصى قدر من المشاركة على مستوى المجتمع المحلي يمكن له أن يعبئ إمكانات وخبرات تقليدية كبيرة في تطبيق التدابير الوقائية.

باء - تقييم حالة الحد من الكوارث في منتصف العقد

٨ - مع الاقتراب من منتصف العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، عين المؤتمر العالمي، انطلاقا من التقارير الوطنية والمناقشات التقنية، الإنجازات وأوجه الإخفاق التالية:

(أ) ما زال الوعي بالفوائد الممكنة للحد من الكوارث يقتصر على الدوائر المتخصصة ولم يتم بعد نشره بنجاح في جميع قطاعات المجتمع، ولا سيما على مستوى صانعي السياسة وعامة الجمهور. ويرجع هذا إلى قلة الاهتمام بالمسألة وعدم كفاية الالتزام والموارد للقيام بأنشطة الترويج؛

(ب) ولكن في الوقت نفسه فقد كان للأنشطة التي اضطلع بها في السنوات الأولى من العقد على المستويات المحلي والوطني والدولي في مجالات التدريب والتطبيقات التقنية والبحوث وفي مجال التعاون الإقليمي نتائج إيجابية في تقليل الخسائر الناجمة عن الكوارث في بعض المناطق؛

(ج) كما تم إنشاء الإطار التنظيمي الذي دعت إليه الجمعية العامة، ويشمل اللجان ومراكز التنسيق الوطنية للعقد وعلى المستوى الدولي المجلس الخاص الرفيع المستوى واللجنة العلمية والتقنية وأمانة العقد وهو إطار أرسى الأساس لبذل جهود مكثفة في مجال الوقاية والتأهب في النصف الثاني من العقد؛

(د) هذه الجهود الجديدة في ميدان الحد من الكوارث لم تشكل بصورة منهجية جزءا من السياسات المتعددة الأطراف والثنائية؛

(هـ) إن برامج ومرافق تعليم وتدريب الأشخاص المعنيين من الناحية المهنية والجمهور عموما لم تُطوَّر بما فيه الكفاية مع التركيز على وسائل وسبل الحد من الكوارث. كما لم تعبأ بشكل كاف إمكانات وسائط الإعلام والصناعة والأوساط العلمية والقطاع الخاص بصورة عامة؛

(و) يجب ملاحظة أن كيانات منظومة الأمم المتحدة لم تسهم كلها في تنفيذ العقد بالقدر الممكن والمرغوب من قبل الجمعية العامة لدى اعتمادها القرار ٢٣٦/٤٤. وقد انصبّ التركيز أساسا في السنوات الأخيرة مرة أخرى على الاستجابة للكوارث داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وقد أدى هذا إلى بطء زخم المرحلة الأولى من العقد، التي تستند إلى التوافق في الآراء بشأن أهمية العمل قبل وقوع الكوارث؛

(ز) لقد تحقق عدد من النتائج الإيجابية خلال السنوات الخمس الأولى من العقد، ولو أنها كانت متفاوتة ولم تتم بالطريقة المتضافرة والمنتظمة التي توختها الجمعية العامة. وما لم يتم الاعتراف بهذه الانجازات وتعزيزها والتعجيل بها، فلن يتمكن العقد من بلوغ أهدافه وغاياته ولن يسهم في تنمية ثقافة وقاية عالمية. وبصفة خاصة، فإن الإدوات القائمة التي يمكن أن تحقق تحسينات في مجال التصدي للكوارث، كجزء من نهج شامل نحو إدارة الكوارث، لا تستخدم دائما لتحقيق المدى الكامل لإمكاناتها؛

(ح) هناك حاجة قوية إلى تعزيز سرعة تكيف المجتمعات المحلية وثقتها بالنفس من أجل التصدي للكوارث الطبيعية من خلال إقرار ونشر معارفها وممارساتها وقيمها التقليدية في الأنشطة الإنمائية؛

(ط) لقد دلت التجربة على أنه ينبغي توسيع مفهوم الحد من الكوارث، وإن لم يشكل جزءا من الولاية الأصلية للعقد، ليشمل حالات الكوارث الطبيعية وحالات الكوارث الأخرى، بما في ذلك الكوارث البيئية والتكنولوجية، والترابط فيما بينها الذي يمكن أن يؤثر تأثيرا ذا شأن على النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، ولا سيما في البلدان النامية.

جيم - استراتيجية لعام ٢٠٠٠ وما بعده

٩ - وضع المؤتمر العالمي، بالاستناد إلى اعتماد المبادئ وتقييم التقدم الذي تم إحرازه خلال النصف الأول من العقد، استراتيجية للحد من الكوارث ترتكز على هدف إنقاذ الأرواح البشرية وحماية الممتلكات. وتدعو الاستراتيجية إلى التعجيل بتنفيذ خطة عمل سيتم تطويرها من النقاط التالية:

(أ) إيجاد ثقافة وقاية عالمية باعتبارها عنصرا أساسيا في نهج متكامل للحد من الكوارث؛

(ب) إقرار سياسة اعتماد على الذات في كل من البلدان والمجتمعات القابلة للتأثر تتألف من بناء القدرات وتخصيص الموارد واستخدامها بكفاءة.

(ج) التعليم والتدريب على اتقاء الكوارث والتأهب لها وتخفيف حدتها.

(د) تنمية وتعزيز الموارد البشرية والقدرات المادية وطاقة معاهد البحث والاستحداث للحد من الكوارث الطبيعية وتخفيف حدتها؛

(هـ) تعيين مراكز الإبداع الموجودة وإقامة شبكات فيما بينها بغية تعزيز أنشطة اتقاء الكوارث والحد منها وتخفيف حدتها؛

(و) تحسين الوعي في المجتمعات القابلة للتأثر، باضطلاع وسائط الإعلام بدور نشط وبنّاء بدرجة أكبر فيما يتعلق بالحد من الكوارث؛

(ز) اهتمام الناس ومشاركتهم النشطة في الحد من الكوارث واتقائها والتأهب لها، مما يؤدي إلى تحسين إدارة المخاطر؛

(ح) في النصف الثاني من العقد، ينبغي أن ينصَّب التركيز على البرامج التي تشجع نهج تقليل قابلية التأثر، التي تنبع من المجتمع المحلي،

(ط) تحسين تقييم المخاطر وتوسيع نطاق الرصد وإبلاغ التنبؤات والإنذارات؛

(ي) اعتماد سياسات متكاملة للحد من الكوارث الطبيعية، وغيرها من حالات الكوارث، والتأهب والتصدي لها، بما في ذلك المخاطر البيئية والتكنولوجية؛

(ك) تحسين التنسيق والتعاون بين الأنشطة البحثية الوطنية والإقليمية والدولية الجارية بشأن الكوارث في الجامعات، والمنظمات الإقليمية ودون الاقليمية، وغيرها من المؤسسات التقنية والعلمية، مع مراعاة أنه ينبغي تحري الصلات بين الأسباب والآثار، الملازمة لجميع أنواع الكوارث، من خلال البحوث المتعددة التخصصات؛

(ل) إيلاء التشريعات والإجراءات الإدارية الوطنية الفعالة أولوية أعلى على مستوى صنع القرارات السياسية؛

(م) إعطاء أولوية أعلى لتجميع وتبادل المعلومات عن الحد من الكوارث الطبيعية، ولا سيما على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، من خلال تعزيز الآليات القائمة وتحسين استخدام تقنيات الاتصالات؛

(ن) تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي بين البلدان المعرضة لنفس المخاطر الطبيعية من خلال تبادل المعلومات، والاضطلاع بأنشطة مشتركة للحد من الكوارث، وغير ذلك من الوسائل الرسمية أو غير الرسمية، بما في ذلك إنشاء أو تعزيز المراكز الإقليمية ودون الإقليمية؛

(س) إتاحة توسيع نطاق تطبيق التكنولوجيا الموجودة على الحد من الكوارث؛

(ع) دمج القطاع الخاص في جهود الحد من الكوارث من خلال تعزيز الفرص المتاحة للأنشطة التجارية؛

(ف) تشجيع إشراك المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية المحلية، في إدارة المخاطر الطبيعية، ولا سيما تلك المنظمات التي تعنى بالقضايا البيئية والقضايا المتصلة بها؛

(ص) تقوية قدرة منظومة الأمم المتحدة على المساعدة في الحد من الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية والكوارث التكنولوجية المتصلة بها، بما في ذلك تنسيق وتقييم الأنشطة من خلال آليات العقد وآليات أخرى.

ثانيا - خطة العمل

ألف - توصيات للعمل

١٠ - استنادا إلى المبادئ والاستراتيجية، ومع مراعاة المعلومات المقدمة إلى المؤتمر في التقارير الموجزة الوطنية التي قدمها عدد كبير من البلدان، وفي المذكرات العلمية والتقنية، يعتمد المؤتمر خطة عمل للمستقبل تتألف من الأعمال المحددة التالية التي ينبغي تنفيذها على الصعيدين المحلي والوطني، والصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، والصعيد الدولي، عن طريق الترتيبات الثنائية والتعاون الدولي.

١ - الأنشطة على صعيد المجتع المحلي والصعيد الوطني

١١ - جميع البلدان مدعوة إلى القيام بما يلي خلال الجزء المتبقي من العقد:

(أ) التعبير عن الإرادة السياسية للحد من قابليتها للتأثر بالكوارث، من خلال إصدار إعلانات، أو سن تشريعات، أو اتخاذ قرارات سياسة عامة وتدابير على أعلى مستوى، الأمر الذي سيتطلب التنفيذ التدريجي لخطط تقييم الكوارث والحد منها على الصعيد الوطني وصعيد المجتمعات المحلية؛

(ب) تشجيع مواصلة تعبئة الموارد المحلية لصالح أنشطة الحد من الكوارث؛

(ج) وضع برنامج لتقييم المخاطر وخطط طوارئ تركز الجهود على التأهب للكوارث والتصدي لها وتخفيف آثارها، وتصميم مشاريع للتعاون دون الإقليمي والإقليمي والدولي، حسب الاقتضاء؛

(د) وضع خطة وطنية لإدارة الكوارث معززة بالوثائق وشاملة، مع التشديد على الحد من الكوارث؛

(هـ) القيام، حسب الاقتضاء، بإنشاء و/أو تعزيز اللجان الوطنية للعقد أو هيئات محددة بوضوح مكلفة بتعزيز وتنسيق الأعمال المتعلقة بالحد من الكوارث؛

(و) اتخاذ تدابير للارتقاء بقدرة الهياكل الأساسية وشرايين الحياة الهامة على المقاومة؛

(ز) إيلاء الاعتبار الواجب لدور السلطات المحلية في إنفاذ معايير وقواعد السلامة وتعزيز القدرات المؤسسية لإدارة الكوارث الطبيعية على جميع المستويات؛

(ح) النظر في الاستفادة من دعم المنظمات غير الحكومية لتحسين الحد من الكوارث على المستوى المحلي؛

(ط) دمج الحد من الكوارث أو الوقاية منها أو تخفيف آثارها في تخطيط التنمية الاجتماعية - الاقتصادية استنادا إلى تقييم المخاطر؛

(ي) النظر في إمكانية دمج إجراء عمليات تقييم الآثار البيئية في خططها الإنمائية، بغية الحد من الكوارث الطبيعية؛

(ك) التحديد الواضح لاحتياجات محددة للوقاية من الكوارث يمكن أن تستفيد من المعرفة أو الخبرة الفنية التي قد تكون متاحة من بلدان أخرى أو من منظومة الأمم المتحدة، وذلك مثلا، من خلال برامج التدريب المصممة لتعزيز الموارد البشرية؛

(ل) السعي إلى توثيق جميع حالات الكوارث؛

(م) دمج تكنولوجيات فعالة الكلفة في برامج الحد من الكوارث، بما في ذلك نظم التنبؤ والإنذار؛

(ن) وضع وتنفيذ برامج تثقيفية وإعلامية تهدف إلى توليد وعي عام، مع التركيز بوجه خاص على صانعي السياسة والفئات الرئيسية، بغية ضمان توفير الدعم لبرامج الحد من الكوارث وتأمين فعالية هذه البرامج؛

(س) تجنيد وسائط الإعلام باعتبارها قطاعا مساهما في زيادة الوعي وتعزيز التثقيف وتكوين الآراء بغية زيادة الاعتراف بإمكانات الحد من الكوارث لإنقاذ الأرواح البشرية وحماية الممتلكات؛

(ع) وضع أهداف تحدد الكيفية التي يمكن بها للعديد من سيناريوهات الكوارث المميزة أن تلقى اهتماما منتظما على نحو معقول بحلول نهاية العقد؛

(ص) الحفز على إشراك المجتمعات المحلية إشراكا حقيقيا وإعطاء المرأة والفئات الأخرى المحرومة اجتماعيا قدرة في جميع مراحل برامج إدارة الكوارث، بغية تسهيل بناء القدرات الذي يعتبر شرطا مسبقا للحد من قابلية المجتمعات المحلية للتأثر بالكوارث الطبيعية؛

(ق) السعي إلى تطبيق المعارف والممارسات والقيم التقليدية للمجتمعات المحلية لأغراض الحد من الكوارث، وبذلك الاعتراف بآليات التصدي التقليدية هذه بوصفها مساهمة قيمة لتمكين قدرات المجتمعات المحلية وإتاحة تعاونها التلقائي في جميع برامج الحد من الكوارث.

٢ - الأنشطة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي

١٢ - نظرا إلى الجوانب الكثيرة المشتركة لقابلية التأثر بالكوارث بين بلدان نفس الإقليم أو الإقليم الفرعي، ينبغي تعزيز التعاون بين هذه البلدان بتنفيذ الإجراءات التالية:

(أ) إنشاء أو تعزيز مراكز دون الإقليمية أو إقليمية للحد من الكوارث والوقاية منها، للقيام، بالتعاون مع المنظمات الدولية وبغية تعزيز القدرات الوطنية، بتأدية وظيفة أو أكثر من الوظائف التالية:

'١' جمع ونشر الوثائق والمعلومات لتحسين الوعي العام بالكوارث الطبيعية وإمكانية الحد من آثارها؛

'٢' صوغ برامج تعليمية وتدريبية وتبادل المعلومات التقنية بهدف تنمية الموارد البشرية؛

'٣' دعم آليات الحد من الكوارث الطبيعية وتعزيزها؛

(ب) نظرا إلى أهمية قابلية البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا للتأثر، ينبغي إتاحة موارد تقنية ومادية ومالية لتدعيم المراكز دون الإقليمية أو الإقليمية المعنية من أجل تعزيز القدرات الإقليمية والوطنية على الحد من الكوارث الطبيعية؛

(ج) تحسين الاتصالات بشأن الكوارث الطبيعية بين بلدان الإقليم في سياق أنظمة الاستعداد والإنذار المبكر؛

(د) إنشاء و/أو تعزيز آليات للإنذار المبكر للحد من الكوارث؛

(هـ) الاحتفال باليوم الدولي للحد من الكوارث الطبيعية؛

(و) وضع اتفاقات مساعدة متبادلة ومشاريع مشتركة للحد من الكوارث داخل الأقاليم وفيما بينها؛

(ز) الاستعراض الدوري للتقدم المحرز في الحد من الكوارث في المحافل السياسية الإقليمية؛

(ح) الطلب من المنظمات الإقليمية وتمكينها من أداء دور فعال في تنفيذ الخطط والبرامج الإقليمية المعنية بالحد من الكوارث الطبيعية؛

(ط) ينبغي للمجتمع الدولي أن يعطي أعلى أولوية ويقدم دعما خاصا للأنشطة والبرامج المتعلقة بالحد من الكوارث الطبيعية على المستوى دون الإقليمي أو الإقليمي بغية تعزيز التعاون بين البلدان المعرضة لنفس المخاطر؛

(ي) ينبغي، كما قررت الجمعية العامة، إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا لدعم أنشطتها في ميدان الحد من الكوارث الطبيعية؛

(ك) ينبغي أن تنفذ ترتيبات إقليمية بالتنسيق الوثيق مع البرامج الوطنية للحد من الكوارث وأن تكون مكملة لها؛

(ل) ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد البلدان النامية في وضع تدابير لدمج الوقاية من الكوارث والحد منها في الآليات والاستراتيجيات القائمة على المستويات الوطني والإقليمي، ودون الإقليمي للقضاء على الفقر من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٣ - الأنشطة على المستوى الدولي، لا سيما من خلال الترتيبات الثنائية والتعاون المتعدد الأطراف

١٣ - في سياق الترابط العالمي، وبروح التعاون الدولي، ينبغي تشجيع جميع أنشطة الحد من الكوارث، لا سيما الأنشطة التي وضعها العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، ودعمها بالطرق التالية:

(أ) يوصى بتوفير موارد خارجة عن الميزانية لتنفيذ العقد، ولذا يشجع بقوة على تقديم تبرعات من الحكومات والمنظمات الدولية وغيرها من المصادر، بما في ذلك القطاع الخاص. وتحقيقا لهذه الغاية، يُحث الأمين العام على أن يكفل إدارة فعالة وكفؤة للصندوق الاستئماني للعقد، المنشأ وفقا للطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٣٦/٤٤؛

(ب) يوصي بأن ترفع البلدان المانحة مقام الأولوية التي تعطيها لاتقاء الكوارث وتخفيف حدتها والتأهلب لها، في برامج وميزانيات المساعدة التي تقدمها، إما على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، بما في ذلك زيادة المساهمات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني للعقد أو من خلاله، بغية تأييد تنفيذ استراتيجية وخطة عمل يوكوهاما، لا سيما في البلدان النامية، تأييدا تاما؛

(ج) ينبغي أن تصبح الوقاية من الكوارث وتخفيف حدتها عنصرا مدمجا في مشاريع التنمية الممولة من مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف، بما في ذلك مصارف التنمية الإقليمية؛

(د) دمج الحد من الكوارث الطبيعية في برامج المساعدة الإنمائية، بواسطة سبل فعالة، بما في ذلك الوسائل المقترحة في الفقرة الفرعية ٣ (ب) أعلاه؛

(هـ) ضمان التعاون في مجال البحوث وتطوير العلم والتكنولوجيا المتصلة بالحد من الكوارث الطبيعية، بغية تعزيز قدرات البلدان النامية على تقليل قابليتها للتأثر من هذه الناحية؛

(و) ينبغي للصندوق الاستئماني للعقد أن يعطي أولوية لتمويل انشاء وتعزيز نظم الانذار المبكر لدى البلدان النامية المعرضة للكوارث، ولا سيما البلدان غير الساحلية الأقل نموا، والدول النامية الجزرية الصغيرة؛

(ز) ينبغي ضمان تصميم المشاريع الانمائية، منذ مرحلة الصياغة، على نحو يسهم في تقليل، لا زيادة، القابلية للتأثر بالكوارث؛

(ح) تحسين تبادل المعلومات عن سياسات وتكنولوجيات الحد من الكوارث؛

(ط) تشجيع ودعم الجهود المستمرة الهادفة الى تطوير مؤشرات لقابلية التأثر (أرقام قياسية)؛

(ي) إعادة تأكيد دوري المجلس الخاص الرفيع المستوى واللجنة العلمية والتقنية في تعزيز أنشطة العقد، لا سيما في التوعية بفوائد الحد من الكوارث؛

(ك) تعزيز أنشطة منظمات وبرامج منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص المتصلة بالحد من الكوارث، والتعاون فيما بينها، بما في ذلك زيادة فعالية استخدام الموارد القائمة؛

(ل) دعم جهود الحكومات على الصعيدين الوطني والاقليمي في تنفيذ المجالات ذات الأولوية من برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للتسعينات، وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، المتصلة بإدارة الكوارث الطبيعية والبيئية، بواسطة التدابير المشار إليها في الفقرة ١٣ (ب) أعلاه؛

(م) تقديم دعم أكبر للآلية القائمة لإدارة الكوارث والحد منها في منظومة الأمم المتحدة لزيادة قدرتها على تقديم المشورة والمساعدة العملية، حسب الاقتضاء، للبلدان التي تواجه كوارث طبيعية وحالات كوارث أخرى، بما في ذلك المخاطر البيئية والتكنولوجية؛

(ن) تقديم دعم كاف لأنشطة العقد، بما في ذلك أنشطة أمانة العقد، ولا سيما لضمان تنفيذ استراتيجية وخطة عمل يوكوهاما في حينها. ولقد حان الوقت، في هذا الصدد، للنظر في مقترحات بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتوفير الأمن الوظيفي والاستمرار لأمانة العقد، ما أمكن ذلك، عن طريق الميزانية العادية؛

(س) الاعتراف بالحاجة إلى تنسيق الأنشطة الدولية في ميدان الحد من الكوارث تنسيقا مناسبا وتعزيز الآليات المنشأة لهذا الغرض. وينبغي أن يتصل التنسيق الدولي خاصة بوضع مشاريع إنمائية لتقديم المساعدة للحد من الكوارث وتقييمها؛

(ع) إنشاء أو تحسين نظم إنذار وطنية وإقليمية ودولية، على سبيل الأولوية، ونشر الإنذارات بطرق أكثر فعالية؛

(ف) للتنسيق الفعال للإدارة الدولية للكوارث، ولا سيما من جانب منظومة الأمم المتحدة، أهمية فائقة لاتباع نهج متكامل إزاء الحد من الكوارث، ولذا ينبغي تعزيزه؛

(ص) عقد مؤتمر لاستعراض الحد من الكوارث الطبيعية في نهاية العقد بغية وضع استراتيجية لمواصلة أنشطة الحد من الكوارث خلال القرن الحادي والعشرين.

باء - الاقتراحات المقدمة إلى المؤتمر*

ثالثا - إجراءات المتابعة

١٤ - سعيا إلى ضمان التنفيذ العاجل والناجح لاستراتيجية وخطة عمل يوكوهاما، يقرر المؤتمر أن:

(أ) يحيل تقرير المؤتمر العالمي، الذي يحتوي على استراتيجية وخطة عمل يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمنا: المبادئ التوجيهية لاتقاء الكوارث الطبيعية والتأهب لها وتخفيف حدتها، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين؛

(ب) يطلب من الجمعية العامة أن تنظر في اعتماد قرار يؤيد استراتيجية يوكوهاما ويوجه نداء إلى كل البلدان لمواصلة العمل من أجل تحقيق هدف إيجاد عالم أكثر أمنا للقرن الحادي والعشرين؛

(ج) يحيل نتائج المؤتمر العالمي إلى مؤتمر الاستعراض الشامل في منتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا الذي سيعقد في عام ١٩٩٥، حسبما قررت الجمعية العامة في قرارها ١٧١/٤٨، وإلى لجنة التنمية المستدامة في الاستعراض الأول لتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، الذي سيجرى في عام ١٩٩٦، وفقا لبرنامج العمل المتعدد السنوات؛

(د) يؤكد من جديد الأهمية الحاسمة لتحقيق تخفيض كبير في الخسائر في الأرواح والأضرار المادية الناجمة عن الكوارث بحلول عام ٢٠٠٠ ومواصلة عملية الحد من الكوارث فيما بعد نهاية هذا القرن، حسب الاقتضاء، ومؤسسات التمويل المتعددة الآضراف ومصارف التنمية الاقليمية؛

(هـ) يطلب إلى الأمين العام ضمان نشر نتائج المؤتمر على أوسع نطاق ممكن، بما في ذلك إحالة استراتيجية يوكوهاما إلى المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة؛

---

* ستوضع في مرفق بتقرير المؤتمر.

(و) يطلب أيضا من أمانة العقد إرسال نتائج المؤتمر إلى اللجان الوطنية وجهات التنسيق المتعلقة بالعقد، وإلى المنظمات غير الحكومية والجمعيات العلمية والتقنية ذات الصلة، وإلى القطاع الخاص، وتيسير استعراض تنفيذ استراتيجية وخطة عمل يوكوهاما، وزيادة التخطيط من قبل هذه المؤسسات على الصعيد القليمي قبل عام ٢٠٠٠؛

(ز) يطلب من الأمين العام أن يقدم تقريرا سنويا إلى الجمعية العامة على أساس المعلومات المقدمة من الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية، بما في ذلك مؤسسات التمويل المتعددة الاطراف، ومصارف التنمية الاقليمية، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية يوكوهاما؛

(ح) يوصي بإدراج بند فرعي في جدول الأعمال المؤقت للجمعية العامة بعنوان "تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية" في إطار البند المعنون "البيئة والتنمية المستدامة"؛

(ط) يطلب من الأمم المتحدة، بواسطة أمانة العقد، أن تقدم إلى الحكومات، بناء على طلبها، مساعدة فنية في إعداد وتطوير خطط وبرامج لإدارة الكوارث.

- - - - -